من الترتيب وهو لغة جعل كل شيء في رتبته وعرفا جعل
الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها
اجزاء نسبة الى بعض بالتقدم والتاخر ومتقابل ما قابله
اذا استقبله وجها وصطلاحا المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد من جهة واحدة والقيد الاخير لازم قال
المقتضابغين كالابوة والبنوة فانهما قد يجتمعان في موضع
واحد كزيد مثلا لكنه لا من جهة واحدة بل من جهتين فانه
ابو ثالث بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى ابيه و
المتقابلان اربعة اقسام ضدان ومتضايفان ومتقابلان
بالعدم والملكة ومتقابلان بالايجاب والسلب وقد ذكر
ان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا مقابلة بين العدمين
فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا
فان كانا وجوديين فاما ان يكون بحيث يعقل كل منهما بدون الاخر
فهما ضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الاخر فهما متضايفان
وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فان العدمي اما عدم
الامر الوجودي عن الموضع القابل فهما متقابلان بالعدم و
الملكة كالعمى والبصر او عدم مطلق وهما المتقابلان بالايجاب
والسلب كالغيرية والاخرية والاولى في باديء الفتح

على

على انه اسم مفعول فكان الاولى في مقابل الثاني هو الكسر على انه
اسم فاعل وحقا بعضي محققا نقت لحصر محذوف ويحمل بالنسبة
للعلوم والواو الداخلة على كل حالية اي والحال ان كلا منهما
مقابل بقابله مما اشتمل عليه النظم فانه يحمل اي يتضمن حكم
تقابله عملا بحقائقها اي لا بسبب لانكاره لانه مناسبة بالنقل
عن اصل اللغة فيجوز اطلاق اسم مقابله عليه ايضا كاللازم و
الملزوم مثلا بينهما تقابل اضافي فلما يجوز ان يذكر اللازم
ويراد به الملزوم فلذا العكس وكذا سائر المتقابلات واعلم
انه اذا وجد بين الشيئين نوعان من العلاقة فلك ان تعتبر
ايهما شئت وبنوة البحار بحسب ذاته وبحسب حيثية ما موجبا
مثلا اطلاق المشفر على شفة الانسان ان كان باعتبار
تشبيههما به في الغلظ فاستعارة وان كان باعتبار استعمال المفيد
فيما لم يطلق فمجاز مرسل نقله في التلويح عند الشيخ عبد القاهر

عند ذكر ملزوم يعوض لازم

يعوض من العوض بمعنى الخلف ولازم الشيء ما يمتنع انفكاكه
عنه بقاء على اللازم عملا بملزوم الحياة للعلم وهو صفة توجب
المتصف على الازم ذهنا اعم من كونه لعادة كالذي بين النار